

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ١

الثلاثاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاثة أشهر، وقفت في هذه القاعة لأعرب عن امتناني للأعضاء لانتخابي بالتزكية رئيسا

للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. واليوم أشعر بالامتنان العميق مرة أخرى إذ أحاطب الأعضاء للمرة الأولى بصفتي رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الثامنة والستين. وإذا أضطلع بذلك، فإنني أدرك جيدا أن من حسن الطالع أن أشعر بالسرور العميق للعمل مع العديد من الأعضاء الزملاء بصفتهم زملاء وأصدقاء على مدى سنوات طويلة، لن نستطيع أن نتذكرها جميعا حتى وإن افترضنا أننا ننا نريد ذلك. وتلك السنوات من الصداقة والنوايا الحسنة هي التي تمنحني الثقة بأن في استطاعتي التعويل على شعورنا المشترك بالتعاون والشراسة في الماضي، في إقامة علاقة عمل جديدة، الأمر الذي آمل - بل أو من بقوة - بأن من شأنه أن يؤدي إلى اختتام ناجح لهذه الدورة.

بداية، أود أن أشكر سلفي، معالي السيد فوك يريميتش، الذي ترأس الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والستين التي انتهت للتو على إسهاماته القيمة في عملها. وأود أيضا أن أثني على الأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما أبداه من رعاية والتزام في قيادة المنظمة. وأتطلع إلى العمل بشكل وثيق معه ومع فريقه من أجل كفالة أن تظل الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1347710 (A)



اللازمة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقتضي عظم المهمة التي تتصدى لها اتخاذ إجراءات حاسمة، فضلا عن التعاون على أعلى المستويات. ويجب أن تبرهن الجهود التي نبذلها أننا على قدر تلك المهمة التي نتصدى لها على نطاق واسع.

ومن أجل مساعدة الأعضاء على تمهيد السبيل لجدول الأعمال المذكور آنفا، فإنني أعزم عقد ثلاثة أحداث ومناقشات مواضيعية رفيعة المستوى لكل من المسائل المطروحة.

سيعقد حدث رفيع المستوى لمناقشة دور المرأة والشباب، والمجتمع المدني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ذلك أنه لن يكون بوسعنا بلوغ أهدافنا الإنمائية أو تعزيز رفاه الإنسان دون التصدي للاحتياجات والتحديات التي تواجه النساء والشباب، في ذات الوقت الذين نستفيد فيه من إسهاماتهم على حد سواء. وما دما قد ذكرنا أنفسنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو مؤخرا، فإنه ليس بإمكان الحكومات وحدها تنفيذ أي من بنود الخطة الإنمائية، بما في ذلك استكشاف الكيفية التي يمكننا بواسطتها إشراك المجتمع المدني بصورة أكثر نشاطا في هذا الصدد.

وسيعقد حدث آخر رفيع المستوى أيضا لاستكشاف إسهامات حقوق الإنسان وسيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخصوصا فيما يتعلق بالنظر في الإطار المناسب للتأكد من أن حقوق الإنسان وسيادة القانون وممارسات الحكم الرشيد تشكل الأساس لعملية وضع السياسات الجارية بطريقة من شأنها تمكين الأفراد من الإسهام في جهود التنمية المستدامة.

وينظر الحدث الرفيع المستوى الثالث في إسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب فضلا عن التعاون الثلاثي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فعلى مدى العقدين الماضيين أدت التحولات الهائلة على الصعد العالمية والوطنية والإقليمية إلى نشوء تهديدات وتحديات

الهيئة التداولية الرئيسية في الأمم المتحدة. وبما أن الأمم المتحدة تتألف من وكالات عديدة منتشرة في جميع أنحاء العالم، فإنني أود أيضا أن أشيد بموظفي الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها على الروح المهنية والعمل الشاق المبذول باسم العديد في شتى أنحاء العالم.

لقد اجتمعت خلال الشهور التي أعقبت انتخابي مع جميع الممثلين تقريبا، سواء كانوا فرادى أم عبر مجموعاتهم الإقليمية بغية مناقشة أولوياتي للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وقد كانت تلك المناقشات بناءة وغنية بالمعلومات على حد سواء. وقد أتاحت لي أيضا الفرصة للاستماع إلى آراء الأعضاء وأولوياتهم وشواغلهم المتعلقة بجدول أعمال الجمعية للدورة الثامنة والستين. وبالمثل، أتيحت لي الفرصة لتبادل الأفكار بشأن موضوعي للدورة الثامنة والستين: "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل". وتقاسم العديد من الممثلين تعليقات إيجابية وأفكارا محددة عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز الموضوع والمناسبات الست التي أنوي عقدها. وأشكرهم على ذلك.

إن التعهد شبه الكامل من قبل جميع الأعضاء بالتعاون مشجع للغاية، وينبغي أن ييسر المهمة الجماعية المتعلقة بالتصدي لجميع جوانب عملنا الأكثر جراحة. ويحدوني الأمل في أن يعني ذلك أيضا شعورا متجددا بالإلحاح ووضع حد للتلكؤ والتأخير في مفاوضات وأعمال هذه الهيئة، كي تتمكن من إنجاز الأعمال الطموحة للجمعية العامة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. وآمل من جانبي في ذلك.

ويشارك الكثير من الأعضاء الآن في العديد من العمليات الحكومية الدولية التي تسهم في نهاية المطاف في تعزيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعليه، فهم يدركون تماما التحديات التي تنتظرنا. وتكتسي السنة المقبلة أهمية حاسمة بالنسبة للجمعية العامة، خاصة ونحن نسعى إلى تحديد المعايير

فلنحاول الاستفادة من المعارف القائمة وتبادلها مع تعزيز المبادرات التي نبحث بالفعل في مجالات الإدارة المتكاملة للمياه والطاقة المستدامة وخدمات الصرف الصحي لإدراجها في خطة التنمية المقترحة لما بعد عام ٢٠١٥.

ولئن كنت قد ركزت في ملاحظاتي اليوم على الموضوع الذي وقع عليه اختياري، فإن الدورة الثامنة والستين ستشمل بالتأكيد طائفة من القضايا الهامة الأخرى. وستجري مناقشة عدد قليل من هذه القضايا، مثل الهجرة ونزع السلاح النووي والأهداف الإنمائية للألفية ومسائل الإعاقة خلال الأيام العشرة المقبلة. وأثناء الدورة، سنعقد أيضا مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى، بتكليف من الجمعية العامة، ستركز على الاستثمار في أفريقيا ودوره في تحقيق أهداف التنمية.

وأنا ملتزم بالعمل مع جميع الأعضاء طوال الدورة الثامنة والستين بتقديم أي مساعدة قد تكون مطلوبة ليتسنى لنا، في نهاية المطاف، تمهيد السبيل لوضع أقوى خطة تنمية عالمية ممكنة، خطة تحترم جميع البشر على كوكبنا المشترك هذا احتراما كاملا.

وكما بينت في خطاب قبول المنصب، فإنني أعترم تكريس وقت طويل وموارد كبيرة لقضايا إصلاح وتنشيط الهيئات الرئيسية لهذه المؤسسة: الجمعية العامة ومجلس الأمن. فنحن جميعا متفقون على أن ثمة حاجة إلى إصلاح هذه الهيئات وأنه من غير المقبول ألا نفعل شيئا لأن ذلك سيشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق المنظمة لكامل إمكاناتها وسيلحق ضررا بالغا بشعوب العالم الذين يعتمدون علينا ويتطلعون إلينا بشعور بالأمل والاستطاعة. وتحقيقا لهذه الغاية، وتمشيا مع مقرر الجمعية بإحالة هذه القضية من الدورة السابعة والستين إلى الدورة الثامنة والستين، سادعو إلى اجتماع للفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

وإنني أتطلع، خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة، إلى المشاركة الفعالة والتعاون من قبل الأعضاء بشأن جدول أعمال الجمعية

وشواغل متزايدة ومعقدة في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية. ويقتضي التصدي لتلك التهديدات الجديدة والتحديات القائمة أشكالا جديدة من التعاون والابتكار والشراكة التي تؤدي بدورها إلى تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الإسهام بأكثر قدر ممكن في بلوغ أهدافنا الإنمائية.

ويكتسي مفهوم الشراكة أهمية متعاظمة في المناقشات بشأن مستقبل التنمية على النحو الواجب. وقد شدد الأمين العام مرة أخرى على هذا المجال الوارد في الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، والذي كثيرا ما يتم التقليل من شأنه. وستكون التكنولوجيا وبناء القدرات ونقل المعارف والوسائل المبتكرة والتمويل عوامل حاسمة في المناقشات المقبلة. وتقتضي الخطة الإنمائية الجديدة التعاون بين جميع الجهات الفاعلة على أساس من الثقة والاحترام المتبادلين. وعليه، تركز إحدى المناقشات المواضيعية الثلاث على دور الشراكة وإسهامها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتنظر مناقشة مواضيعية أخرى في كيفية العمل من أجل كفالة الاستقرار والسلام الاجتماعي في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك عن طريق إيجاد بيئة مواتية للتنمية والتقدم، والحد من عوامل التوتر الخارجية التي تسهم في نشوب الصراعات، فضلا عن كفالة الوصول إلى مؤسسات العدالة والحد من العنف، وتعزيز قدرة وآليات وممارسات الحكم الرشيد التي من شأنها تعزيز السلام والتنمية المستدامة.

وتركز المناقشة المواضيعية الثالثة على أدوار المياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى أن ١,٤ بليون شخص يعيشون بلا كهرباء يمكن الاعتماد عليها ولا يجد ٩٠٠ مليون مياها نظيفة ولا تتوفر مرافق صرف صحي ملائمة لـ ٢,٦ بليون شخص، فإن ثمة حاجة ملحة إلى العمل للتصدي لهذه التحديات المستمرة. وفي ظل وجود عدد كبير جدا من المبادرات في هذه المجالات،

السيبل". وقد أوجز أيضا مجموعة تضم ست قضايا مواضيعية، يعتزم عقد أحداث رفيعة المستوى ومناقشات مواضيعية بشأنها خلال الدورة الثامنة والستين؛ وأنا أؤيد قراره القيام بذلك.

وخلال الدورة الثامنة والستين، سندفع قدما أيضا بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤ وسنضطلع بطائفة من المهام الهامة الأخرى التي تهدف إلى تلبية توقعات الجمهور العالمي الذي يتطلع إلينا لاتخاذ قرارات وتنفيذ استثمارات، من شأنها بناء مستقبل مزدهر مليء بالفرص.

كما ستعقد اجتماعات هامة رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وبشأن الهجرة. وسنركز على عدد من التحديات الملحة في مجالي السلام والأمن.

وأعتزم أيضا عقد اجتماع قمة رفيع المستوى بشأن تغير المناخ وآمل أن يحظى بالدعم الكامل لجميع الأعضاء وأطلب من قادتهم المشاركة فيه. وسيحدد الموعد الدقيق للاجتماع بالتشاور الوثيق مع رئيس الجمعية العامة والمكتب.

إن سوريا تمثل دون شك أكبر أزمة تواجه المجتمع الدولي ومن المرجح أن تبرز بقوة في الخطاب التي ستلقى وفي الاجتماعات التي ستعقد أثناء جزء المناقشة العامة، وهي جديرة بذلك. فللجمعية دور وصوت في جهودنا من أجل حل الأزمة ومواجهة المعاناة. وستتاح لي الفرصة قريبا لإحاطة الأعضاء علما بشكل مباشر بعد انتهاء هذه الجلسة.

غير أنه يتعين علينا أيضا النظر إلى الصورة الأوسع: التنمية العالمية والصراع الإقليمي. وبخصوص القضايا المتصلة بالصراع الإقليمي والسلام، سنعقد اجتماعا لآلية مراقبة اتفاق السلام الذي توسطت الأمم المتحدة في التوصل إليه في وقت سابق من هذا العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

بأكمله. وأدعو جميع الحاضرين إلى الانضمام لي في جعل هذه الدورة مثمرة وذات مغزى، نعمل خلالها في تضامن مع الاحترام الجماعي لرؤية المنظمة على النحو المبين في الميثاق من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها جميعا. ويمكننا معا أن نجعل هذا العام حدا فاصلا في تاريخ المنظمة بوضع خطة جديدة وذات مغزى للتنمية، تحمي كوكبنا وتحقق أيضا الإنصاف والعدل والرخاء للناس في العالم أجمع.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن انضم إلى جميع الحاضرين في افتتاح دورة جديدة للجمعية العامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس بكل إخلاص مرة أخرى على توليه هذا المنصب الرفيع رئيسا للجمعية العامة. وبينما نعمل معا مستقبلا في مواجهة التحديات العالمية، سأعول على قيادته ورؤيته العالمية في تلبية توقعات بلايين البشر في جميع أنحاء العالم، ألا وهي، توفير حياة كريمة للجميع. ويمكنه أيضا الاعتماد علي.

إن مشاعر التقرب واضحة. فنحن على أعتاب عمل هام جدا. وسنركز على كيفية تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع اقتراب الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وسيجتمع ممثلو مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الخيرية لعرض النجاحات في بلوغ تلك الأهداف.

وسنكثف جهودنا لوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تتضمن مجموعة واحدة من الأهداف لتحقيق التنمية المستدامة، والتي نأمل أن تتصدى للتحديات المعقدة التي يتسم بها هذا العصر الجديد وأن تأسر خيال شعوب العالم، مثلما فعلت الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن ثم، فإنني أرحب باختيار الرئيس آشي لموضوع المناقشة العامة: "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد

فلنعمل معا من أجل النجاح في تنفيذ خطتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة
(A/68/374)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة المتبعة،

أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/68/374. إنها تتضمن نص رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ الجمعية فيها بأن خمسة من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر الوفود بأن المادة ١٩ من الميثاق تنص على أنه:

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/68/374؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الثامنة والستين

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أنه في بداية كل دورة تعين لجنة لوثائق التفويض

وستجتمع المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، التي تتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، للمرة الأولى منذ أكثر من عام لدعم المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة التي استؤنفت مؤخرا.

وسناقش كيفية دعم الانتقال في اليمن ومياغار وكيفية توطيد الاستقرار في أعقاب الانتخابات التي جرت مؤخرا في مالي.

وأخيرا، سنحتفل أيضا بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي كان حدثا تاريخيا أسفر عن إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفي حين أن المكان المؤقت للجمعية قد لا يكون بحال وإجاء القاعة التاريخية المغلقة الآن للتجديد، فإن الأمر الأهم هو ما نفعله هنا - العمل المضني الذي نقوم به وسوف يُترجم ما نقوله من على هذه المنبر إلى تقدم ملموس لشعوب العالم.

ومن هذا المنطلق، فإنني أتطلع إلى القيادة والإدارة المقتدرتين للرئيس جون آشي خلال الدورة الثامنة والستين البالغة الأهمية. غير أن الأهم من ذلك، فإنني أتطلع إلى التصميم الأكيد الذي تعهد بأن ينجز به عمله. ذلك ما نحتاج إليه على وجه التحديد في هذه الفترة الحاسمة.

وكما سبق أن ذكرت بإيجاز فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، حيث لا بد من إغلاق قاعة الجمعية العامة خلال هذه الفترة من أجل التجديد، يحدوني الأمل في أن كل وفد من الوفود، ولا سيما القادة الذين سيحضرون، لن تخيب آمالهم القاعة المؤقتة للجمعية العامة. وسوف يستغرق ذلك سنة واحدة فقط. وسأعمل على كفاله أن يتمكن القادة في هذا الوقت من العام القادم من التحدث في قاعة الجمعية العامة المُجددة بصورة جميلة. ويحدوني الأمل في أن الممثلين سوف ينقلون هذه الرسالة.

تتألف من تسعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة بناء على اقتراح الرئيس.

وبناء على الفهم الدقيق بأن الاجتماعات يجب أن تُعقد في إطار المرافق والخدمات المتاحة، يُطلب الإذن، من ثم، للأجهزة الفرعية التالية: الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة؛ لجنة العلاقات مع البلد المضيف؛ هيئة نزع السلاح؛ اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة؛ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة؛ ولجنة التنمية المستدامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تأذن لتلك الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية بأن تجتمع أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

وبناء على ذلك، يقترح بأن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة الثامنة والستين من الدول الأعضاء التالية : الاتحاد الروسي، بلجيكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، سنغافورة، الصين، غابون، غيانا، كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتُ أسماءها للتو قد عُينت بموجب ذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة

رسالة موجهة من رئيسة لجنة المؤتمرات (A/68/367)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يعلم الأعضاء أنه عملاً بالفقرة ٧ من الجزء الأول من القرار ٢٤٣/٤٠ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد الجزء الرئيسي من الدورة العادية للجمعية ما لم تأذن له